

مطالبات نيابية بحلّول عاجلة للازدحام المروري على شارع ريا

الطريق ويؤثر في انسيابية الحركة المرورية.

وأوضحت أن طبيعة الحركة المرورية في شارع ريا ترتبط بعدد من المداخل والمخارج ونقاط الدخول والخروج والشوارع المتفرعة والمرتبطة به، الأمر الذي يصعب على مرتادي الشارع الدخول والخروج منه بسهولة، نظرا لصعوبة بعض مداخله ومخارجه، وما يترتب على ذلك من زيادة الازدحام المروري والتأثير في انسيابية حركة المركبات.

وإن استمرار هذا الازدحام يؤدي إلى بطء حركة المركبات وتأخر الأهالي والموظفين والطلبة، فضلاً عن تأثيره في حركة الدخول والخروج من الشارع والشوارع والمداخل المرتبطة به، وما قد يترتب على ذلك من آثار على السلامة المرورية وانسيابية الحركة.

وأشار النائبان إلى أن المقترح يأتي في إطار الحاجة إلى استكمال المرحلة الثانية من شارع ريا، بما يسهم في تحسين الربط المروري بين مناطق سماهيج والدير والبسيتين، وتوفير مداخل ومخارج أكثر ملائمة لسكان هذه المناطق ومرتادي الطريق، بما يعزز انسيابية الحركة المرورية ويخفف من الاختناقات القائمة.



○ خالد بوعنق.

مكررًا، ولا سيما خلال أوقات الذروة، حيث تتركز الاختناقات المرورية بصورة ملحوظة بالقرب من الإشارة الضوئية في تقاطع منطقة البسيتين، الأمر الذي يشكل معاناة يومية لمستخدمي

كتب: وليد دياب

أعد النائبان خالد بوعنق وهشام العوضي اقتراحا برغبة للمطالبة باتخاذ الإجراءات العاجلة لمعالجة الازدحام المروري المتكرر على شارع ريا الممتد من منطقة الحد إلى تقاطع منطقة البسيتين، والعمل على إجراء دراسة للشارع ومراجعة مداخله ومخارجه والتقاطعات المرتبطة به.

وأفادت المذكرة الإيضاحية للاقتراح برغبة بأن شارع ريا الممتد من منطقة الحد وصولاً إلى تقاطع منطقة البسيتين، وأن سلامتهم يجب أن تظل في مقدمة الأولويات.

النائب حنان فردان: سلامة الطالبات خط أحمر.. ولا تسامح مع المعتدين



○ حنان فردان.

الطالبة والطالبات لا يبدأ فقط عند بوابة المدرسة وينتهي عند مغادرتها، بل يشمل طرق تنقلهم ونقاط تجمع الحافلات المدرسية، داعية إلى مراجعة وتعزيز الإجراءات الوقائية والأمنية في محيط هذه النقاط، ولا سيما في أوقات تجمع الطالبات وانتظارهن، بما يوفر لهن بيئة أكثر أماناً وطمأنينة.

كما ثمنت دور ولي أمر الطالبة في سرعة الإبلاغ، مؤكدة أن المبادرة إلى الإبلاغ عن أي واقعة أو سلوك مريب تمثل عاملاً أساسياً في سرعة

فيه؛ ما يعكس يقظة رجال الأمن وفاعلية التنسيق بين الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية ومديرية شرطة المحافظة الشمالية، مقدرة الجهود المبدولة في التعامل مع البلاغ واتخاذ الإجراءات اللازمة في وقت قياسي. وشددت على ضرورة التعامل مع الواقعة بكل حزم، وتطبيق القانون بحق من تثبت مسؤوليته، بما يحقق العدالة ويردع كل من تسول له نفسه المساس بأمن الطالبات وسلامتهن، مؤكدة أن سلامة الطالبات خط أحمر، وأن حماية

أدانست النائب حنان فردان بشدة محاولة الاعتداء والتحرش بإحدى الطالبات أثناء توجهها إلى نقطة تجمع الحافلات المدرسية، مؤكدة أن المساس بأمن الطالبات أو تعريضهن للخوف والأذى سلوك مرفوض ومدان، ولا يمكن التهاون معه تحت أي ظرف، ومشددة على أن من حق كل طالبة أن تتوجه إلى مدرستها وتعود منها بكامل الأمان والحماية. وأشادت بسرعة استجابة الأجهزة الأمنية وتمكنها، خلال أقل من 8 ساعات من تلقي البلاغ، من القبض على المشتبه

لتعزيز إتقان التلاوة والتجويد في المدارس الحكومية.. 100 معلم ومعلمة يشاركون في برنامج تدريبي لتدريس القرآن الكريم



في مختلف مناطق مملكة البحرين، فيما يتاح مسار التعلم عن بُعد من خلال مركز الإقراء الإلكتروني، بما يوفر خيارات متنوعة تتناسب مع احتياجات المشاركين.

قد تناولت التعريف بمسارات الدراسة وآليات الالتحاق بها، مبيّناً أن المسار الحضوري متاح من خلال عدد من المراكز والحلقات القرآنية المرخصة والخاضعة لإشراف الوزارة، المنتشرة

في إطار التعاون المستمر والتنسيق المشترك بين الوزارتين، بما يعزز التكامل بين الجانبين في دعم برامج تدريس القرآن الكريم، ويتيح مسارات تعليمية تجمع بين الجانب العلمي والتطبيقي في التلاوة الصحيحة وأحكام التجويد، ومراجعة المعنى القرآني في الوقف والابتداء، وتوظيف علامات الضبط في المصحف الشريف، إلى جانب الحفظ وفهم معاني المفردات القرآنية المقررة.

وأضاف العمري أن هذه اللقاءات

ينعكس بصورة مباشرة على جودة المخرجات التعليمية، من خلال تمكينهم من توظيف أساليب أكثر فاعلية في تعليم الطلبة، وتعزيز مهاراتهم في التلاوة والتجويد، إلى جانب إثراء حصيلتهم من مفردات اللغة العربية وفهم معانيها في سياقها

القرآني. من جانبه، أوضح عبدالله عبدالعزيز العمري مدير إدارة شؤون القرآن الكريم بوزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف أن البرنامج يأتي

التعاون المشترك يأتي في إطار حرص الوزارة على دعم برامج تدريس القرآن الكريم، وتهيئة المعلمين والمعلمات بالمهارات والمعارف اللازمة لتدريسه بصورة صحيحة، بما يمكنهم من نقل هذه المعارف إلى الطلبة، وتعزيز مهاراتهم في التلاوة والتجويد، وترسيخ مفردات اللغة العربية المرتبطة بالقرآن الكريم وفهم معانيها. وأشار الوكيل المساعد إلى أن الاستثمار في تأهيل المعلمين وتطوير مهاراتهم في تدريس القرآن الكريم

نظمت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، لقاءات تعريفية ضمن البرنامج التدريبي لتدريس القرآن الكريم، بمشاركة 100 معلم ومعلمة من المدارس الحكومية، جرى خلالها التعريف بالمسارات المتاحة في التلاوة والتجويد، حضورياً وعن بُعد.

وفي هذا الإطار أكد الأستاذ إبراهيم علي آل بورشيد الوكيل المساعد للتعليم بوزارة التربية والتعليم أن هذا



قضايا وحوادث

تقديم:إسلام محفوظ



غرامة 2000 دينار على متهمين بتقديم نشاط قيادة الدراجات النارية من دون ترخيص

تجاري لقيادة الدراجات النارية للمنشأة حلبة البحرين للدراجات والترفيه، وذلك دون الحصول على ترخيص من الجهات المختصة.

حيث قضت المحكمة الصغرى الجنائية في حكمها بإدانتهم، وعاقبت كل منهما حضورياً اعتبارياً بغرامة ألفي دينار لكل منهما، وذلك عما أسند إليهما من اتهام، في الوقت الذي أبدت المحكمة الكبرى الجنائية بصفتها الاستئنافية ذات الحكم.

أقرت محكمة التمييز تغريم متهمين 2000 دينار لمزاولة نشاطا تجاريا لقيادة الدراجات النارية دون ترخيص، حيث كانت النيابة العامة وجهت إلى المتهمين أنهما في 15 ديسمبر 2025 بملكمة البحرين، زاولا نشاطا تجاريا دون قيده في السجل التجاري، بأن قاما بمزاولة نشاط دون حصولهما على ترخيص بذلك من الجهة المختصة.

وتعود تفاصيل الواقعة بأنه في يوم 15 ديسمبر 2025 قام المتهمان بمزاولة نشاط

أن مجرد انتقال الأموال بين الأطراف لا يكفي بذاته لإثبات توافق الإرادات على إنشاء شركة واقتسام أرباحها وخسائرها، إذ يمكن أن تكون تلك التصرفات ناشئة عن علاقات مدنية أخرى، كالقروض أو سداد المديونيات.

وانتهت المحكمة إلى أن حلف المدعى عليه الأول لليمين المتممة قد دحض ادعاءات المدعي، وأصبحت ذمة المدعى عليهما بريئة من الشراكة محل النزاع، ومن ثم قضت برفض الدعوى بكل طلباتها والإزام المدعي بالمصروفات ومبلغ 20 ديناراً مقابل أتعاب المحاماة.

وأكدت المحكمة في حثباتها أن الأصل هو براءة الذمة وخلوها من الالتزام حتى يثبت العكس بأدلة معتبرة قانوناً، وأن المدعي، باعتباره من يدعي قيام شركة محاصة، يقع على عاتقه عبء إثبات اتفاق الشراكة ونسبة توزيع الأرباح والخسائر. وأشارت المحكمة إلى أن الثابت بالأوراق هو انفراد المدعى عليه الأول بملكية المحل وإدارته والتصرف فيه منذ شرائه عام 2015، ثم انتقاله قانوناً إلى المدعى عليه الثاني، بينما عجز المدعي عن تقديم دليل يقيني يزعم هذا الوضع الظاهر. وشددت المحكمة على



○ المحامية حصة جاسم.

شراكة مع المدعي وعدم تسلمه منه مبالغ بقصد المساهمة في شراء المحل أو تمثّل أرباحاً من الشراكة، حيث حضر المدعى عليه وأدّى اليمين بالصيغة التي حدتها المحكمة.

وتوزيع الحصص بنسبة 70% له و30% للمدعى عليه الأول، كما طالب بالإزام المدعى عليهما بمبالغ عن الأرباح وبدل الانتفاع برمكة مملوكة له، حيث تمسكت بانتفاء أي علاقة شراكة، مؤكدة أن شراء المطعم تم لصالح المدعى عليه الأول ومن ماله الخاص، وأن المدعي لم يكن سوى وسيط في عملية الشراء، كما تمسكت بأن المدعى عليه الأول هو من تولى إدارة المطعم وتشغيله. وأحالت المحكمة الدعوى إلى التحقيق واستجوبت أطرافها واستمعت إلى شهود الطرفين، قبل أن توجه إلى المدعى عليه الأول اليمين المتممة حول عدم وجود

رفضت المحكمة الكبرى المدنية دعوى أقامها أحد الأشخاص للمطالبة بإثبات شراكته في مطعم شهير، بعد أن عجز عن تقديم دليل يقيني يثبت قيام شركة محاصة مستترة بينه وبين المدعى عليه الأول، فيما حلف الأخير اليمين المتممة التي وجهتها إليه المحكمة، مؤكدا عدم وجود شراكة بينهما.

وقالت المحامية حصة جاسم أن الواقعة تعود إلى مطالبة المدعي بإثبات قيام شركة محاصة بينه وبين موكلها بشأن مطعم، مدعياً أنه سدد ثمنه البالغ 51 ألف دينار، واتفق مع المدعى عليه الأول على تشغيل المطعم

بعد تقييم خبير خالف أسعار عقد المقاوله المتفق عليها..

«التمييز» تنقض حكماً بإلزام شركة مقاولات سداد 6.5 آلاف دينار لزبون

أو تعديله، ويمتنع ذلك على القاضي أيضاً، وقالت: إن المقرر وفقاً لأحكام عقد المقاوله في القانون المدني أن عليه سلفاً بإتمام العمل طبقاً لشروط العقد.

وأيدت المحكمة الطعن بما ورد المطعون ضده قدر الأعمال بمبلغ أقل من المتفق عليه، من دون أن يعيب أغلب الأعمال فنياً، حيث قضت المحكمة بقبول الطعن شكلاً، ونقض الحكم المطعون فيه موضوعاً، وإحالة القضية إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد.

المواصفات المتفق عليها، ولم يعب عدداً كبيراً منها. ولفت وكيل الشركة إلى أن الخبر احتسب الأعمال بسعر السوق، فأمر ما اتفق عليه الطرفان في عقد المقاوله سند الدعوى، وقال: إن الحكم التفت عن تقرير الخبر المقدم من الشركة، مع أنه أعاد تقدير الأعمال المنجزة وفق الأسعار المتفق عليها في العقد.

وأكدت محكمة التمييز أن العقد شريعة المتعاقدين ولا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي يقرها القانون، ولا يجوز لأحد طرفيه الاستقلال بنقضه

113,623 ريالاً سعودياً أو ما يعادلها بالدينار البحريني، وذلك قيمة أعمال غير منجزة، ورد غير المستحق، والتعويض عن الأضرار، وادعى أن الشركة لم تنفذ التزامها وحصلت على مبالغ تزيد على المتفق عليه. وحكمت محكمة أول درجة بإلزام الشركة بأن تؤدي للمطعون ضده 6,585.7 ديناراً، فطعن على الحكم بالاستئناف، والتي قضت بتأييد الحكم المستأنف، فطعن الشركة بالتمييز، ودفع المحامي غميض بأن التقرير الذي استند إليه الحكم خلا من معاينة الأبواب والنوافذ، ولم يتضمن ما يفيد عدم مطابقتها

نقضت محكمة التمييز حكماً بإلزام شركة مقاولات سداد 6 آلاف دينار لصالح عميل أنجزت له أعمال أبواب ونوافذ، ادعى فيها أن الشركة لم تنفذ التزامها التعاقدى بالكامل، وقالت المحكمة: إن الخبر المعين من صاحب العقار قدر الأعمال بمبلغ أقل من المتفق عليه، من دون أن يعيب أغلب الأعمال فنياً.

وذكر المحامي د. سالم غميض أن موكلته «شركة مقاولات» اتفقت مع صاحب عقار على تصنيع أبواب ونوافذ لمنزله، لكنه أقام دعوى ضد الشركة أمام المحكمة الكبرى المدنية وطلب إلزام الشركة بأن تؤدي له